

## ■ تقارير علمية ■

## الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين

عرض: على عبد الرحمن على\*

تواجه الزراعة العربية فى القرن الواحد والعشرين عددا من التحديات لعل اهمها ضرورة توفير الامن الغذائى للاعداد المتزايدة من السكان، وندرة موارد المياه المتاحة فى العالم العربى فضلا عن انخفاض نوعيتها، وسد الفجوة التكنولوجية مع العالم المتقدم، ومواجهة ثورة المعلومات والاتصالات، والاندماج المتكافئ مع بقية العالم تحت ظاهرة العولمة، وزيادة الصادرات، وخلق مؤسسات المجتمع المدنى، وغيرها من التحديات.

ولقد عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد والزراعة مؤتمرها الثامن لهذا الغرض خلال الفترة ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بقاعة المؤتمرات بنادى الزراعيين بالدقى تحت عنوان " الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين".

هذا ولقد شمل المؤتمر ست جلسات عمل بالاضافة الى جلستى الافتتاح والختام.

وقد انقسم اليوم الاول إلى ثلاث جلسات عمل بالاضافة الى الجلسة الافتتاحية:-

- الزراعة العربية ومنظمة التجارة العالمية.

- مشاكل المياه فى الوطن العربى.

- مستقبل التجارة العربية.

\* د . على عبد الرحمن على: باحث أول - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

- وزارة الزراعة

وتضمن اليوم الثانى ثلاث جلسات بالاضافة الى الجلسة الختامية:-

- التكنولوجيا الزراعية.

- السكان والغذاء فى الوطن العربى.

- الاتفاقيات الدولية والزراعة العربية.

وفى بداية المؤتمر تحدث الاستاذ الدكتور/ احمد جويلى امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى قائلا انه فى السنوات الاخيرة زادت الفجوة الغذائية بدرجة كبيرة فبلغت حدها الادنى وهو ١٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، رغم التطور الكبير فى الانتاج الزراعى فى بعض الدول العربية. وقد زاد ذلك من الشعور بالخطر، وان المستقبل قد لا يكون افضل من الحاضر فالوطن العربى يعتبر من اكثر المناطق عجزا فى الغذاء، رغمًا عن الامكانيات الموردية الزراعية والرأسمالية والبشرية المتاحة، ففى عام ١٩٩٧ على سبيل المثال، بلغت الفجوة الغذائية للدول العربية مايلى.

٣١,٥٤٨ مليون طن

مجموعة الحبوب

منها:

القمح ١٦,٠٥٦ مليون طن

الذرة ٦,٥٨١ مليون طن

الارز ١,٩٥٩ مليون طن

الشعير ٦,٠١٩ مليون طن

٧,٥٧٥ مليون طن

الألبان ومنتجاتها

البقول ٣٩٨ الف طن

الزيوت والدهون ١,٨٦٨ مليون طن

السكر ٤,٨٥٢ مليون طن

اللحوم ٨٩٢ الف طن

منها:

لحوم حمراء ٤٨٩ الف طن

لحوم بيضاء ٤٠٣ الف طن

لذلك فإن هذا المؤتمر يركز على مستقبل الزراعة فى الدول العربية والتحديات التى ستواجهها فى السنوات القادمة - ومن هذه التحديات ما يلى:

أولاً: زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة قدرها ٢,٥٪ سنوياً وهو معدل مرتفع بالمقارنة بالمعدل العالمى البالغ ١,٤٪. ويترتب على هذه الزيادة ارتفاع احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة- كما ان الزيادة فى عدد السكان تتحول الى القطاع الحضرى بأغماطه الاستهلاكية المختلفة، وما يخلقه من تأثيرات بيئية سيئة. ويضع التزايد فى عدد السكان عبئاً آخر وهو زيادة قوة العمل وضرورة توفير فرص عمل لهم. وفى السنوات الأخيرة زادت البطالة فى الوطن العربى الى ١١٪ من قوة العمل اى نحو عشرة ملايين نسمة وحوالى ٦٠٪ منهم من الحاصلين على درجات تعليمية عالية ومتوسطة.

ثانياً: تعتبر محدودية الموارد المائية فى الوطن العربى اخطر تحديات المستقبل فالجفاف يسود معظم بلاد المنطقة والمساحة المروية تقدر بنحو ٢٠٪ فقط من المساحة المزروعة اما ٨٠٪ من المساحة المزروعة فيعتمد على الامطار والتى تتصف بعدم الاستقرار.

ان المنطقة العربية تشكل نحو ٥٪ من سكان العالم ولديها ٠,٩٪ فقط من الموارد المائية العالمية - وقد ازداد عدد الدول الفقيرة فى الموارد المائية من ٣ دول فى عام ١٩٥٥ (البحرين والاردن والكويت) الى ١١ دولة فى عام ١٩٩٠ ( منها الجزائر وقطر والسعودية والصومال وتونس والامارات ومن المنتظر ان الدول السبع الباقية تقع تحت خط الفقر المائى فى عام ٢٠٢٥ ومن المتوقع ان يصل نصيب الفرد من الموارد المائية فى المنطقة العربية ٧٠٠ متر مكعب فى السنة وهو اقل من الحد الأدنى لتحقيق احتياجاته الغذائية وهى ١٠٠٠ م٣ فى السنة.

وعلى الدول العربية ان تستغل مواردها المائية بكفاءة، بالإضافة الى ضرورة تطوير منتجاتها وبناء قدراتها التنافسية حتى تتمكن من زيادة صادراتها وتوفير النقد الاجنبى لاستكمال احتياجاتها من الغذاء.

ثالثاً: اما التحدى الثالث فهو تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى فالدول العربية فى مجملها مازالت معتمدة على الخارج كمصدر للتكنولوجيا، والتكنولوجيا الزراعية خاصة فى مجال الهندسة

الوراثية ستحدث تغيرات شاسعة فى مجال انتاج الغذاء وغير ذلك من السلع التى يحتاجها الانسان. وهذه التكنولوجيات يتحكم فى انتاجها عدد قليل من الشركات العالمية فى مجال البذور والاصناف. ويحتاج هذا الوضع من الدول العربية اعادة صياغة خططها البحثية والعلمية وزيادة انفاقها فى هذا المجال حيث ان الدول العربية تنفق فقط ٤.٠٪ من الانفاق العالمى على البحث العلمى - ويصل الانفاق على البحث العلمى ٢.٠٪ من الناتج العربى الاجمالى مقارنا بنسبة ٤.١٪ على مستوى العالم.

ولاشك ان الدول العربية عليها تطوير اقتصادياتها فى مجال تكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الاساليب الحديثة فى التسويق خاصة فى مجال التجارة الالكترونية حيث يبلغ عدد المشتركين فى الانترنت فى الدول العربية نحو ١٪ فقط من المشتركين على المستوى العالمى.

رابعا: اما التحدى الرابع فهو وضع الزراعة العربية فى اطار عصر العولمة وما يحمله من منافسة وحرية للتجارة وانتقال عناصر الانتاج ومنها التكنولوجيا ورأس المال والعمال. وفى هذا الشأن يجب الاخذ فى الاعتبار الاتفاقيات متعددة الاطراف التى تشرف عليها وتراقب تنفيذها منظمة التجارة العالمية (WTO) خاصة فى مجال التخفيضات الجمركية والصحة النباتية والمواصفات والبيئة والملكية الفكرية.

ولاشك ان المشاركة اليورو متوسطة سيكون لها اثار بعيدة المدى على الزراعة العربية تصديرا واستيرادا. ومن المعلوم ان المغرب وتونس والاردن ينفذون هذا البرنامج والذى سينضم اليه دول اخرى ومنها مصر.

وهذه المتغيرات على الصعيد الخارجى هى تحديات للزراعة العربية بل للمجتمع العربى كله - وتضع امامنا خيارات محده لعل من اهمها تقوية وتنمية التعاون العربى فى مجال الغذاء وغيره فى اطار سوق عربية مشتركة.

ثم بدأت الجلسة الاولى بعرض دراسة حول الزراعة وحقوق الملكية الفكرية، من حيث نصوص القانون المنظم لتداول الاصناف النباتية وحماية حقوق منتجى هذه الاصناف، وذلك من خلال حقوق الملكية الفكرية التى قررت منظمة التجارة العالمية.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع مشكلة المياه فى الوطن العربى وتحدث فيها الاستاذ الدكتور/ إمام الجسمسى عن الامن المائى العربى الواقع والازمة، حيث بين ان ندرة المياه العذبة احد اهم المشكلات

امام التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية، وان هناك أبعادا لمشكلة المياه فى الوطن العربى، اهمها افتقار المنطقة العربية الى موارد مناسبة من المياه العذبة، وان معظم امدادات المياه العذبة بالوطن العربى تأتى من خارجه. وان اجمالى الموارد المائية العذبة بالوطن العربى تقدر بحوالى ١٠.٢٢٧ مليار متر مكعب يمثل فيها المورد المطرى ٣, ٢٢٪، والمورد الكمى ٢٪، والمورد الجوفى ٦, ٧٥٪. وهذا المورد يستغل منه حاليا ٠, ٤٥٪ من اجمالى المياه الجوفية بالوطن العربى، ويمثل ٠, ٣٤٪ من اجمالى الموارد المائية بالوطن العربى، اما المورد غير التقليدى فالمتاح منه حاليا ٦, ٧ مليار متر مكعب. كما ان متوسط استخدامات المياه بالوطن العربى تمثل كالتالى ٨٨٪ للزراعة، ٣٪ للصناعة، ٩٪ للاستخدام البشرى.

ثم عرض الدكتور / صلاح فضل الله دراسته حول الامن الغذائى العربى ومقومات تحقيقه فى ظل المتغيرات الدولية، والتي استهدفت دراسته الوضع الراهن لانتاج واستهلاك الغذاء فى المنطقة العربية والاثار الاقتصادية المحتملة للمتغيرات الدولية على الامن الغذائى بغية التوصل الى تصور مستقبلى لتحقيق الامن الغذائى فى الوطن العربى، وتوصلت الدراسة الى ان المنطقة العربية تعاني حاليا من عجز انتاجها المحلى من الغذاء عن تلبية احتياجات سكانها من ناحية وعدم قدرة صادراتها على تغطية وارداتها، وهذا راجع الى الاسباب المتعلقة بكفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة بأقطار الوطن العربى، كما بينت الدراسة ان الموقف الغذائى العربى الراهن سوف يزداد خطورة فى المستقبل القريب نتيجة التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية.

اما الدكتور/ احمد حسين، فتحدث عن التنمية الزراعية العربية كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، حيث قدم التنمية الزراعية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، ويتألف البحث من ثلاثة اقسام: تناول القسم الاول عرضا لاهم الموارد الزراعية فى الوطن العربى، وقد تبين ان اجمالى مساحة الاراضى المزروعة يبلغ حوالى ٦٨, ٩ مليون هكتار، والمساحات القابلة للزراعة ولم تستغل يبلغ مجموعها حوالى ١٢٩, ٦ مليون هكتار، ويمكن ان توفر هذه الاراضى امكانيات هائلة للتوسع الزراعى الاقضى.

كما تبين ان القوة العاملة الزراعية فى الوطن العربى فتبلغ حوالى ٢٩, ٣ مليون عامل، بنسبة قدرها نحو ٣٩, ٦٪ من اجمالى القوة العاملة الكلية (٧٣, ٨ مليون عامل) فى الوطن العربى عام

.١٩٩٧

وتناول القسم الثانى عرضا للتجارة الخارجية الزراعية للوطن العربى ، وتبين ان الميزان التجارى الزراعى العربى يعانى عجزا بلغ مقداره حوالى ١٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، كما يعانى الميزان التجارى الغذائى العربى عجزا بلغ قدره ١٤ مليار دولار فى نفس السنة، ويعانى الميزان التجارى لمجموعة الحبوب عجزا بلغ مقداره حوالى ٦ مليار دولار. وان نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية منخفضة. وتناول القسم الثالث: دراسة للتنمية الزراعية كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى، وذلك من خلال دورها فى تضيق الفجوة الغذائية والتغلب على ضيق نطاق السوق وسوء توزيع عوامل الانتاج بين اقطار الوطن العربى ودورها لرفع انتاجية القطاعات السلعية ورفع معدلات النمو، ودورها كوسيلة لزيادة معدلات التجارة البينية فى الوطن العربى.

اما الجلسة الثالثة، فكانت الورقة الاولى للدكتور/ محمد سيد شحاته حول دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية من السلع الغذائية الرئيسية للدول والتكتلات العربية، والتي اوضح فيها ان مجال التجارة الخارجية به مستجدات كثيرة، الامر الذى دعا الى ضرورة دراسة وتحليل التجارة الغذائية، حيث تشكل تجارة السلع الغذائية النصيب الاكبر من تجارة المنتجات الزراعية العربية، فقد بلغ متوسط قيمة الواردات منها نحو ٦٦٢,٢٠ مليار دولار يمثل ٨٣,٩٪ من قيمة الواردات الزراعية العربية، بينما تبلغ الصادرات الزراعية نحو ٤,٥ مليار دولار تمثل ٦٨,٥٪ من قيمة الصادرات الزراعية العربية. ويحقق الميزان الزراعى والغذائى عجزا بلغ نحو ١٧,٨٣٣,١٠٨ مليار دولار على التوالى لمتوسط الفترة ٩٥-١٩٩٨ .

أما بالنسبة للتركيب السلعى للواردات والتي تحقق جميعها عجزا فيما عدا الاسماك ، فان مجموعة الحبوب والالبان والزيت والشحوم تمثل أهم الواردات بمتوسط قيمة ٣٨٢,١٠ مليار دولار بنسبة ٦٥,٠٨٪ من متوسط قيمة الواردات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. هذا فى حين تتركز الصادرات فى سلع الاسماك والفاكهة والزيت والشحوم بمتوسط قيمة ٢٤٥٨٠,٢ مليون دولار بنسبة ٦١,٩٥٪ من متوسط قيمة الصادرات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. وبدراسة التركيز الجغرافى للسلع المستوردة يتضح أن مصر والجزائر وليبيا والمغرب ودول الخليج من أهم الدول المستوردة لأهم السلع الغذائية الرئيسية ، بينما تتركز الصادرات بدول المغرب وتونس والاردن ولبنان وبعض دول الخليج وذلك لأهم السلع الغذائية لمتوسط نفس الفترة.

ثم اوضحت الدراسة اهم العوامل المؤثرة على الواردات العربية وهى: التكتلات العربية والنتائج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعى، اما العوامل المؤثرة على الصادرات العربية فهى عنصر الزمن والناتج المحلي الزراعى.

وأبرزت الدراسة التالية رؤية مستقبلية نحو التعاون الاقتصادي العربى فى ظل الترتيبات التجارية الاقليمية حيث بينت ان السياسات التجارية من اكثر الروابط التى تنشأ بين الدول وتساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية، الا ان وجود الحواجز الجمركية تمثل عائقا فى سبيل العلاقات التجارية الدولية، الامر الذى ادى الى قيام العديد من الدول بترويج اقامة الترتيبات الاقليمية والتى لا تتماشى مع مبادئ التجارة العالمية، ورغم ذلك فإن اقامة تلك الترتيبات يعد نوعا من التكتلات الاقتصادية لحماية الدول من المخاطر التجارية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الاثار السلبية والايجابية وأشكال الترتيبات التجارية الاقليمية فى ظل المتغيرات العالمية والسبيل نحو اقامة منطقة تجارة حرة عربية.

كما اوضحت ان تجارة الدول العربية تمثل نسبة ٢.٢٪ من اجمالى التجارة العالمية الكلية، وان حجم التجارة العربية البينية خلال الفترة ٩٦ - ٢٠٠٠ بلغت حوالى ٢٩,٤ مليار دولار تمثل نسبة ١٠,٨٪ من اجمالى حجم التجارة العربية الكلية، وتعتبر كل من السعودية والامارات والجزائر ومصر والمغرب من اكبر الدول حظا فى التجارة العربية سواء البينية او الكلية. وبحساب الميزة النسبية المستبانة لبعض السلع الزراعية والغذائية للدول العربية، تبين ان هناك دولا عربية حققت معدلات مرتفعة نسبيا من الميزة النسبية فى الحبوب والارز والسكر والغذاء.

ثم قدمت الدراسة نتائج التحليل للتجارة العربية فى ظل اقامة منطقة تجارة حرة عربية، والذى أسفر عن ان التغيير فى الصادرات يبلغ حوالى ٤,٣ مليار دولار تزيد بنسبة ٢٩٪ من اجمالى الصادرات العربية البينية و ٢,٩٪ من اجمالى التجارة العربية الكلية. وان خلق تجارة بينية للدول العربية يبلغ حوالى ٤,٧٨ مليار دولار تمثل زيادة قدرها ١١,٦٪ من اجمالى حجم التجارة العربية الكلية فى حالة عدم وجود منطقة تجارة حرة عربية.

كما اوضحت الدراسة ان اثار تحول التجارة تفوق اثار خلق التجارة بهوامش كثيرة ويرجع ذلك الى افتقار المنطقة العربية الى التنافسية فى غالبية السلع الزراعية، وان قيام منطقة تجارة حرة عربية يجب ان تتم فى ظل الغاء القيود المفروضة على الاستيراد على اساس شرط الدولة الاولى بالرعاية

بدلا من الاعتماد على اساس التفضيل الجغرافي بهدف توسيع نطاق التجارة العربية.

وتناولت الجلسة الرابعة موضوع التكنولوجيا الزراعية، وتحدث فيها الدكتور/ عادل خليل حول التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية فى الزراعة، حيث عرف حقوق الملكية الفكرية وانواعها ولماذا يحتاج استغلال حقوق الملكية الفكرية للتنظيم واثر ذلك فى قطاع الزراعة، ودور الدولة فى حماية الملكية الفكرية وكيفية تطبيق قوانين الملكية الفكرية.

واما الورقة التالية فكانت للدكتور/ حجاج الزناتى عن التكنولوجيا الحيوية ومشكلة الغذاء فى جمهورية مصر العربية، وشرح فيها دور التكنولوجيا الحيوية (الاصناف المحسنة) فى علاج نقص الانتاج من بعض المحاصيل خاصة القمح.

وعن دور التكنولوجيا الزراعية فى التنمية الريفية، قدم الدكتور/ محمد يوسف سلطان، دراسة حول انواع التكنولوجيا الزراعية السائدة فى مصر، وتأثير الاصناف المحسنة لمحاصيل القمح والذرة الشامية على دالة عرض هذين المحصولين، الى جانب التعرف على اراء واتجاهات الزراع حول تأثير التكنولوجيا الزراعية على الدخل والوقت واولويات التصرف فيهما. ومن اهم نتائج الدراسة ان استخدام التكنولوجيا هو المساعدة على زيادة النمو وتوفير الجهد والوقت لدى الزراع، كما أنه يؤدي فى النهاية الى الارتفاع بمستوى معيشة الزراع ومن ثم التنمية الريفية.

وكانت الورقة الاخيرة فى هذه الجلسة دراسة اقتصادية قياسية لاثار سياسة تطبيق التقنية الحديثة على الزراعة المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية للدكتورة / ثناء خليفة، والتي اوضحت فيها ان الهدف هو قياس الاثار الاقتصادية لسياسة تطبيق التقنيات الحديثة على كل من المدخلات والمخرجات الانتاجية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى انتاج القمح، والتقدير القياسى لاهم العوامل المؤثرة فى كمية الانتاج وقيمته، وكانت اهم نتائج هذه الدراسة ان استخدام التقنيات الحديثة فى ظل التحرر الاقتصادى أدى الى زيادة المساحة المنزرعة من القمح بسبب ارتفاع السعر المزرعى ورفع الانتاجية الفدانبة.

وتناولت الجلسة الخامسة موضوع السكان والغذاء فى الوطن العربى. وتحدث فيها الاستاذ الدكتور/ سمير الميلادى عن السكان والغذاء والتغذية فى الوطن العربى، فأوضح ان هناك فجوة بين الزيادة السكانية والغذاء، وان زيادة استهلاك بعض السلع الغذائية ياتى نتيجة العادات الغذائية غير السليمة والتي تسبب بعض الامراض مثل البدانة والتي تنتشر فى بعض البلدان العربية، وأنه يمكن



عن طريق التغذية السليمة تحقيق التوازن بين الزيادة السكانية ونتاج الغذاء فى الوطن العربى. ثم تحدث الاستاذ الدكتور/ ابراهيم سليمان عن موضع الامن الغذائى العربى والتغيرات الاقتصادية العالمية، حيث اوضح ان هناك خلافا فى الميزان التجارى وانخفاض الفائض التصديرى، وان هناك بعض المعايير الاجتماعية للامن الغذائى التى تتمثل فى:

(١) نمط الاستهلاك الغذائى العربى، حيث وجد ان هناك دول عربية يعانى سكانها من عجز شديد وهناك دول اخرى تعانى من عجز غذائى نسبي.

(٢) اثر توزيع الدخل على استهلاك الغذاء.

(٣) الامن الغذائى بين دعم اسعار المستهلك وتحقيق النمو الاقتصادى.

ثم بينت الدراسة الافكار السلبية للتحرر الاقتصادى وحرية التجارة على الامن الغذائى العربى: مثل اثر حرية التجارة على ازالة الفقر، وحرية التجارة والشروط البيئية، وحرية التجارة والمخزون الغذائى الاستراتيجى، وسوق العمل والتوظيف.

وعن تطور الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى العالم العربى، تحدث الاستاذ الدكتور/ فوزى حليم رزق، فقال ان مشكلة العجز الغذائى فى الوطن العربى سببها بعض العوامل منها زيادة الطلب على الغذاء فى معظم الدول العربية، الامر الذى ادى الى تطور حجم الفجوة الغذائية العربية ونسبة الاكتفاء الذاتى لمعظم السلع الغذائية مثل القمح والحبوب والزيوت النباتية والدهون الحيوانية والألبان واللحوم الحمراء. واجمالى السلع الغذائية، وان معظم الدول العربية تعانى من انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى لمعظم السلع الغذائية، وأظهر اهمية التنسيق والتكامل الزراعى بين الدول العربية لتحقيق العديد من المزايا اهمها: تضيق الفجوة الغذائية وانخفاض الواردات الغذائية العربية وزيادة فرص التوظيف الكامل وزيادة فرصة تسويق المنتجات الزراعية وامكانية تنوع اقتصاديات الدول العربية، واخيرا اشار فى دراسته إلى ضرورة وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية الزراعية المشتركة للدول العربية لمواجهة المشكلات التى تعانى منها الزراعة العربية.

وتحدث فى الجلسة الاخيرة الدكتور/ شبير عبدالله الحرازى حول دراسة قياسية لاهم سلع التجارة الدولية الزراعية اليمنية، حيث اوضح ان زيادة كمية الصادرات من الاسماك فى اليمن يصل الى ما قيمته ١٢ مليون دولار نتيجة زيادة الانتاج منه عام ١٩٩٨، وان هناك زيادة فى المساحة

المنزرعة من القمح، الا ان هناك عوامل مؤثرة على كمية الواردات من القمح والدقيق فالزيادة فى حجم السكان يعتبر العامل المفرد الحاسم فى زيادة الواردات.

وبدراسة اثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الواردات من القمح والدقيق، اتضح ان تلك السياسات كان لها الاثر الايجابى فى انخفاض الواردات من القمح والدقيق.

واخيرا بعد ان شهد المؤتمر فى جلساته المختلفة مناقشات فعالة حول الموضوعات المطروحة للبحث، وخلصت المناقشات الى بعض التوجيهات التى قام المؤتمر بتبنيها وهى:

اولا: نظرا للتحفظات واعتراضات بعض الدول العربية ودول العالم الثالث على ما تم تنفيذه من بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما تركه من اثار سلبية، فانه من الضرورى الاعداد الجيد لاية جولات قادمة من المفاوضات الخاصة بالمنظمة، على ان يتم فيها تنسيق كامل وجيد بين الدول العربية، وان تراجع كافة القوائم السلعية وغير السلعية لتحقيق الاستفادة الافضل من البنود التى يمكن اقرارها لمساعدة الدول العربية على زيادة صادراتها الى العالم الخارجى، والاستفادة من المزايا التى اتاحت او التى يمكن اضافتها فى الجولات القادمة.

ثانيا: يجب على الدول العربية العمل بشكل جاد على تقوية وتحسين انتاجها بما يؤدى الى تكوين فائض انتاجى للتصدير فى ضوء معايير الجودة العالمية.

ثالثا: لزيادة القدرة التنافسية للدول العربية، من الضرورى الاهتمام بشكل مناسب باقامة بنية اساسية تسويقية، مع تنسيق اقامة المنشآت التى تساهم فى رفع معدلات التبادل التجارى واستخدام التكنولوجيا الحديثة التى تعمل على رفع كفاءة المنتج العربى القابل للتصدير.

رابعا: على المؤسسات العربية المعنية التركيز على دراسة حقوق حماية الملكية الفكرية مع اعطاء هذا الموضوع اولوية، للوصول الى فكر مضمون عربى خاص بهذه الاتفاقية يمكن التفاوض حوله، مع مراعاة ما سبق ان نادى به مؤتمر "ليون" بفرنسا عام ١٩٩٨ على حق المجتمع فى الحصول على ملكية فكرية تتعلق بعائد شركات الادوية التى تستخدم نباتات طبية برية فى دول العالم الثالث، كذلك وجود طريقة ما لضمان حقوق الموروثات المتعلقة بالطب التقليدى او الشعبى، مع ضرورة قيام الجمعية بعقد ندوة خاصة لمناقشة هذا الموضوع باستفاضة.

خامسا: يشيد المؤتمر بجهود الدولة فى تأمين حقوق مصر فى مياه النيل، واستثمار العلاقات الخاصة بين مصر ودول النيل فى زيادة الحصص المخصصة لمصر، خاصة ما يتعلق بامداد تلك الدول بالخيرات الفنية والمعونات الاقتصادية والعمل على دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بما

يساعد على حل اى مشكلات. بخصوص المياه فى جو ودى واخوى.

سادسا: ضرورة استخدام المياه العربية المتاحة، بما يوفر تحقيق الميزة النسبية لكل دولة فى انتاج السلع الزراعية، وبما يعظم عائد المياه من ناحية، ويساعد على التخصص الذى يؤدى الى زيادة التجارة البينية بين الدول العربية من ناحية اخرى.

سابعا: عملا على ترشيد استخدام مياه الري فى الزراعة، فانه من الضرورى تعديل التراكيب المحصولية العربية لصالح الحاصلات قليلة الاستهلاك المائى، محدودة الاستمرار فى التربه وعالية الانتاجية، كذلك العمل على زيادة دور القطاع الخاص فى ادارة موارد المياه وادارة حملة قومية عربية للتوعية بقضية وترشيد استخدامات المياه.

ثامنا: من الضرورى استخدام نظم الري الحديثة الى تؤدى الى رفع كفاءة المتاح من الموارد المائية، والعمل بكافة الطرق والوسائل على تنمية تلك الموارد خاصة ما يتعلق بمياه الامطار والسيول فى المناطق الصحراوية، كذلك استخدام نظم الري الحديثة الموفرة لمياه الري.

تاسعا: من الملاحظ ان الدول العربية فى حاجة الى خلق ارادة قوية للتعاون العربى - العربى ترجمة وانعكاسا للرغبة الموجودة فى هذا التعاون، وان تكون هذه الارادة سياسية اى من متخذى القرار، ضمانا لتنفيذ ما يتم الوصول اليه من قرارات او مبادئ مع تدعيم دور المؤسسات الشعبية لدفع التعاون العربى الى الامام.

عاشرا: تشجيع وتبنى التكنولوجيا الحديثة يعتبر من اهم العوامل الضرورية للمساهمة فى حل مشكلة الامن الغذائى العربى واحداث وتفعيل التنمية الريفية المتكاملة على المستوى العربى.

حادى عشر: تنشيط دور التعاونيات فى توزيع التقاوى المحسنة والمنتقاہ ومستلزمات الانتاج الزراعى لصالح المنتج الزراعى ولزيادة المنافسة خاصة بعد تحرير الزراعة فى العديد من الدول العربية.

ثانى عشر: التأكيد على اهمية دور الدولة فى مراقبة الجودة خاصة فى التقاوى ومستلزمات الانتاج الزراعى وحماية المنتج والمستهلك من الممارسات الضارة.

ثالث عشر: النظر بعين الاعتبار الى تنمية التجارة البينية العربية - الافريقية خاصة وان جزءا لا يستهان به من الوطن العربى يقع فى قارة افريقيا اصلا والتي تمثل سوقا واعدة بالنسبة للدول وتشجيع رجال الاعمال على اقامة المشروعات الاستثمارية الزراعية المشتركة فى المنطقة الافريقية والعربية.